عصابات وجماعات وبنادق:
نظرة عامة

تقترف في كل يوم في جميع أنحاء العالم أطراف عديدة أعمال عنف. وتتراوح هذه الأعمال بين صدامات في ميادين القتال التقليدية إلى اشتباكات محدودة في بيئات حضرية، ونزاعات حول ملكية الأراضي إلى صراع على الموارد الطبيعية مثل الماس، وبين اغتصاب وقتل وسطو مسلح إلى عنف منزلي. بعض هذه الأعمال مُنظَّم أو مدروس أو منَسَّق، والبعض الآخر ليس أكثر من جرائم عارضة.

ويتسبب العنف المسلح – في حقلي الجريمة والصراع – في مقتل ٧٤٠ ألف شخص كل سنة، والأغلبية العظمى لهذه الوفيات (٥٤٠ ألفاً) ناجمة عن تجربة مباشرة مع العنف. ويقع ثلثا هذا العدد تقريبا (٤٩٠ ألفاً) في مواضع غير مواضع النزاع. ولعل هذه التقديرات هي أقل بقليل من الأرقام الفعلية لمن قتلوا عن طريق العنف.

ليس بمقدور استجابة سياسية معالجة جميع أنواع العصابات أو الجماعات المسلحة الأخرى.

المعلومات الحالية لا توفر تفاصيل كافية لترسيم نسب العنف والموت التي يتسبب بها الأفراد والجماعات والدول. ومن المرجح أن تكون الدول والجماعات المسلحة (بما في ذلك العصابات) هي المسؤولة في الغالب الأعم عن الوفيات الناجمة من النزاعات. غير أن ما هو أكثر صعوبة من ذلك تحديد مرتكبي أعمال العنف في حالة السلم.

أطفال شوارع تابعون لعصابة في كينشاسا، يونيو/حزيران ٢٠٠١. © تيم ألف هيثرنجتون/ صور بانوس

يركز هذا الفصل، جنبا إلى جنب القسم المواضيعي الذي يطرحه، على مرتكبي أعمال العنف، الذين تندرج ضمنهم طائفة واسعة من الجماعات المسلحة مثل العصابات. ويعمل الفصل على نقل التركيز من حيز الموقع والأعمال والآثار إلى الفاعلين أنفسهم، متناولاً طائفة واسعة من الجماعات المتورطة في العنف. فالآلاف من الجماعات غير التابعة للدولة تسهم في ما يرزخ تحته العالم من عبء العنف المسلح. بعض من هذه الجماعات معروف على نطاق واسع: مارا سالفاتروتشا (المعروفة باسم ام اس أو ام اس – ١٣) في الولايات المتحدة وأمريكا الوسطى، وطالبان في أفغانستان، والقوات المسلحة الثورية في كولومبيا، وشبكة القاعدة الإرهابية، و»الجنجويد» في السودان، إضافة إلى جماعات أخرى كثيرة نرى اسماءها في عناوين الصحف يومياً. ومع ذلك فإن هذه المنظمات ليست سوى غيض من فيض.

الجماعات المسلحة تختلف اختلافاً شاسعاً من حيث طبيعة تكوينها وأنشطتها ودورها في المجتمع. فبعضها يشكل تحدياً للقانون والنظام بوصفه يمثل مصدراً بالغاً من مصادر العنف، وبعضها الآخر يهدد باسقاط الحكومة مباشرة. ويقدم بعض الجماعات المسلحة، في حالات أخرى، شكلاً من أشكال الأمن للمجتمعات المحلية. وفي حالات أخرى تسعى جماعات مسلحة إلى العمل تحت رادار القانون من غير أن تتحدى الدولة مباشرة. وأيا كان نهج هذه الجماعات، فإن وجودها يثير مخاوف بخصوص العنف والآثار السلبية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تسفر عنه أنشطتها.

تختلف الجماعات المسلحة عن بعضها البعض، وعن العصابات، بطرق متمايزة. والاقرار بعدم التجانس هذا مهم من أجل فهم مصالح جماعة بعينها وتصميم وتنفيذ استراتيجيات فعالة للحد من قدرتها على تحدي الدولة أو للإضرار بالمجتمع إضراراً عنيفاً. وهنالك عدد من الخصائص ذات الصلة التي تمايز الجماعات المسلحة عن بعضها البعض، ومن ذلك علاقاتها بالدولة، علاقاتها بالمجتمعات المحلية، علاقاتها بالاقتصاد الشرعي، واستخدامها للعنف، وموقع حضورها ونفوذها.

وتسلط الدراسة المقارنة، فضلاً عن الكشف عن أوجه التشابه والاختلاف الهامة بين الجماعات المسلحة، على عدد من المواضيع المشتركة. أولا، هنالك حاجة للتصدي للعصابات والجماعات المسلحة بحكم ميلها للعنف وتأثيرها غير المتكافئ مع ثقلها على الأمن. ثانياً، لا توجد سوى بيانات محدودة عن العصابات خارج سياق الولايات المتحدة، كما أن المعلومات المتعلقة بالجماعات المسلحة عبر العالم شحيحة. ثالثاً، «ما يقاس يتدبر». وإذ كان توفر مزيد من المعلومات عن العصابات والجماعات المسلحة يسهم في فهمها – أصولها، أعمالها، غاياتها – فإن مزيداً من المعلومات لا يعني حالاً أفضل. كما أن من المهم معرفة الكيفية التي تقاس بها هذه المعلومات. رابعاً، محدودية المعرفة المتعلقة بحيازة الأسلحة الصغيرة واستخدامها من قبل مختلف الجماعات المسلحة والعصابات. وعلى الرغم مما يعرف عن عنف العصابات والجماعات المسلحة، فإن استخدامها للعنف وأنماط شرائها للأسلحة وأسباب توظيفها العنف، بدلاً من وسائل أخرى، في تحقيق مراميها، لا يزال كل ذلك غير مفهوم تماما. وبتوسع قاعدة معرفة الجماعات المسلحة، فإن التحدي الذي سيمثل في الافق يكمن في الكيفية التي تحول بها هذه المعلومات إلى سياسة فعالة ضمن سياقات مختلفة.